اقتصاد

فوق الطاولة

استيقاظ مفاجئ!

علي هاشم

على خلفية القروض المتعثرة، شهد السوريون تحولاً درامياً لبعض (نخبهم) الاقتصادية من (رجال أعمال محترمين) إلى مجرد لصوص مصارف بقفازات حريرية: اغتنوا على حساب الليرة وقدرتها الشرائية.. كبّلوا مؤسسات التمويل عن دورها الحيوي في زمن الحرب.. وبإصرارهم على الاحتفاظ بما ليس لهم، منعوا كل فرصة كان لها أن تتاح أمام نهوض منشآت تضرر أصحابها بحق جراء الإرهاب والنهب!.

لو يدري تجار الحرب هؤلاء، فإن استرداد ما سطوا عليه لهو أهون ما يمكن أن يواجهوه، إذ إن ممارسات مماثلة في زمن وجغرافيا مختلفين، كان له أن يعرضهم إلى محاكم استثنائية باعتبارهم شريكاً كامل العضوية في الحرب على السوريين، ومساهما نافذا في دفع اقتصادنا الوطني إلى ولادة مؤلمة من الخاصرة؟!.

ما اقترفه هؤلاء، يفسّر اللغة الحاسمة التي استجلبها رئيس مجلس الوزراء خلال (المسائية الاقتصادية) الأخيرة معلناً عزم الحكومة على فك الارتباط بين ملف القروض المتعثرة وانقطاع المصارف عن دورها التنموي في استنهاض الإنتاج، توازيا مع اعتماد (حلول القوة) لمواجهة تحصيل القروض التي يستوجب (تحصيلها بصرامة وبقوة القانون)، من دون الإخلال بواجب الحكومة في رعاية (من وضع قرضه المتعثر –فعلا– في منشأة وأتت عليها الحرب تدميراً وخراباً ونهباً).

مع المسائية الأخيرة، يخيل للمرء بأن الحكومة انتصبت دفعة واحدة من نوم طويل قضته في حيادها السلبي تجاه ملف الديون المتعثرة وما ساقته أمامها من تعطيل لدور القطاع المصرفي المطلوب خلال الحرب، فما قيل خلالها حول (استنهاض عمل المصارف الحكومية باعتبارها أداة التنمية) يدشن عصر قراءة جديدة لاقتصادنا الوطني بأبجدية واضحة تقطع مع سنوات قضتها إستراتيجياتنا رهينة إشارات مبهمة يُفهم من محصلتها استسلامنا لأحلام معلقة بمائدة ستهبط من السماء، وعلى صفحتها وصفة جهنمية تتيح لنا تحقيق شعارات النهوض بالإنتاج وتفجير الطاقات التصديرية، من دون الحاجة الى انشغالنا بعناء العمل على استعادة قطاعنا المصرفي المركون إلى ناصية طريق لا يمكننا عبورها، من دونه!.

بقدر ما يشيعه كلام رئيس المجلس من تفاؤل، فهو في المقابل يثير هواجس حيال تمرحل تطبيقه وعمق تطبيقه، فرغم أهمية استرداد الأموال العامة من جيوب اللصوص، فإن المضي في إعادة إحياء الاقتصاد الوطني بسرعة ومساعدة السوريين على استرداد قسط من قوتهم لمواجهة الأعباء المعيشية وإنقاذ الأسواق من كلا تضخمها وركودها المتزايدين، لا يقل أهمية، وهو ما لا يمكن أن يحصل من دون سياسة توسّعية تعيد حركية الإنتاج وتزيد القدرة التشغيلية.

وفي علاقة متعدّية، فتلك السياسة التوسعية ترتبط عضوياً ببرنامج إقراض مرن ومحط طلب وقادر على السير بثقة داخل حقل ألغام السياسة النقدية العامة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من دون انتشال مصارفنا الحكومية من براثن المخيلة الضيقة لبعض مفاصلها إفساحاً للمجال أمام مبادرات إبداعية تقطع مع الطريقة المدرسية التي اعتمدت لصياغة منتجات فاشلة (كالتشغيلي والتأجيري)، كما من دون تحريرها من فساد بعض مفاصلها (وفي مقدمهم حلفاء اللصوص إياهم) ضماناً لحسن تنفيذ أي خطة إقراضية حكومية عليا وعدم تشتيتها في قنوات خلفية.

الحكومة تطالب «العدل» بتفعيل المحاكم الجمركية والمصرفية والتأمينية لتحصيل الأموال العامة

هناء غانم

كلف مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت يوم أمس وزارة العدل بتفعيل عمل المحاكم الجمركية والمصرفية والتأمينية وتقديم التسهيلات لها لتحصيل الأموال العامة والقروض المتعثرة لدى المصارف العامة والخاصة ومتابعة تحصيل الأموال المعلقة في القضايا الجمركية.

ومن جهة أخرى وبهدف تكريم الموفدين الملتزمين بخدمة الدولة في ظل الظروف الراهنة والحفاظ على هذه الكوادر الوطنية من التسرب وافق المجلس على مشروع قانون تعديل المادة ٦٣ من قانون البعثات العلمية المتعلقة بالنفقات التي ترتبت على الموفدين لقاء تقاضيهم رواتب زيادة على استحقاقاتهم أثناء دراستهم في الخارج، حيث اقترحت اللجنة العليا للبعثات العلمية مطالبتهم بسعر القطع عند التحويل أما الموفدون المتخلفون عن الوفاء بالتزاماتهم فتتم مطالبتهم بسعر القطع عند التسديد.

واعتمد المجلس مبدأ التخطيط العمراني في كل محافظة الذي يقوم بتجهيز البنى التحتية للأراضي المعدة للبناء وإشراك المؤسسات المالية والمصرفية في تمويل هذه المشروعات على قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على الإنتاج كخيار أوحد لرفع مستوى الدخل الذي تأثر كثيراً بفعل الحرب الإرهابية على الشعب السوري.

وقدم وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس عرضاً حول واقع القطاع السكني وما تم إنجازه في هذا المجال خلال الفترة الماضية والمستلزمات والاحتياجات اللازمة لتطويره حيث يعتبر هذا القطاع رافعة أساسية من روافع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وركيزة أساسية في مرحلة إعادة الإعمار.

ووافق المجلس على مشروع قرار النموذجين الاسترشاديين للنظامين المالي والتعاقدي للشركات القابضة المساهمة المغفلة الخاصة والشركات القابضة والشركات التابعة المحدثة في الوحدات الإدارية في محافظة دمشق بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٥ وينعكس هذا القرار إيجاباً على مشروع تنظيم ٦٦ في منطقة بساتين خلف الرازي.

وخلال الجلسة صدق مجلس الوزراء على مشروع قانون نقل المرضين العاملين لدى الجهات العامة خريجي برنامج «التجسير» ضمن نظام التعليم المفتوح الدارسين في كليات التمريض من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى على شواغر محدثة حكماً وذلك بغية رفع مستوى الأطر التمريضية وتحسين مستوى مهاراتها العلمية والنظرية وتعديل أوضاعهم الوظيفية وتحسين الخدمات التمريضية المقدمة للمواطنين في المؤسسات الصحية. وكلف المجلس وزارة الزراعة والاصطلاح الزراعي البدء بحملة تشجير وطنية تشمل التشجير الحراجي والمثمر تستهدف المواقع التي تعرضت للحرائق أو للقطع الجائر بهدف إعادة الحيوية إلى هذه المساحات كما فوض الوزارة بإيجاد آلية لشراء بكاكير الأبقار بشكل مباشر من الخارج وتم اعتماد المبالغ المالية المطلوبة لذلك. ويأتي هذا الإجراء ضمن خطة الحكومة لتطوير واقع الثروة الحيوانية وتحسين جودة القطيع.

وأكد المجلس على الجهات والمؤسسات العامة وضع خطة تأهيل وتدريب للاستفادة من الكوادر البشرية ورفع كفاءتها ومهاراتها في النواحي الاقتصادية والخدمية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ولتعويض الكفاءات التي تأثرت بفعل ظروف الحرب المفروضة على سورية، إضافة إلى تطوير آليات العمل لتحسين مخرجات المؤسسات العامة وتحقيق أفضل النتائج. وطلب المجلس من الجهات العامة التفاعل مع منبر المواطن والإسراع بتقديم الحلول للمشكلات المطروحة والإجابة عن استفسارات المواطنين ومعالجة الشكاوى الواردة بأقصى سرعة.

الأموي لـ«الوطن»: خريطة استثمار جديدة تشمل الفرص السياحية والمشروعات الفورية

٢٢ مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة تزيد على ٥٦ مليار ليرة منذ بداية ٢٠١٦

علي محمود سليمان

أكدت المدير العام لهيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي عدم وجود تناقض بين مهام المجلس الأعلى للاستثمار ودور مجلس الإدارة في هيئة الاستثمار، حيث سيشكل المجلس الأعلى المظلة الأوسع من خلال رسم سياسة الاستثمار وتحديد الأولويات ومجالات وقطاعات الاستثمار ليكون هو البوصلة التي توجه الاستثمار حسب حاجة البلد.

وفي تصرح لـ«الوطن» بيّنت الأموي أن ما طرح مؤخراً حول إحياء المجلس الأعلى للاستثمار، هو رؤية جديدة لرئيس الحكومة لإعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية التي تتناسب مع الوضع الراهن وحل مشاكلاتها حيث سيتكون المجلس من عدة وزارات معنية بشؤون الاستثمار، تقوم جميعها من خلال المجلس بحل مشكلات أي مشروع لا يمكن حلها من خلال الهيئة، بما لا يتعارض مع المهام اليومية لأعمال الهيئة من تشميل ومتابعة للمشروعات والإجراءات الإدارية.

وفي سياق آخر أشارت الأموي إلى أن العمل جار حالياً على تطوير خريطة الاستثمار وإعادة تصميمها من خلال إضافة فرص الاستثمار السياحي بالتعاون مع وزارة السياحة التي لم تكن موضوعة مسبقاً على الخريطة لكون الاستثمار السياحي له قوانين خاصة به والآن سيصبح ضمن خريطة الاستثمار السورية، إضافة إلى وجود بند جديد على الخريطة يتعلق بمشروعات الاستثمار الفوري وهي مشروعات تكون جاهزة بكل الإجراءات من تحديد موقع المشروع وتجهيزات الأرض والبنى التحتية والتكاليف الأولية والجدوى الاقتصادية للمشروع، بحيث يكون مستكملاً الموافقات كافة من الوزارات والجهات المعنية، ولا يكلف المستثمر إلا التوجه إلى هيئة الاستثمار كمرجع وحيد من دون الحاجة للتوجه إلى أي جهة أخرى، ويتم العمل على هذه الخطوة بحسب المشروعات ذات الأولوية لكل وزارة.

وعما طرح من إمكانية أن تقوم الهيئة بالاستثمار عن طريق الاستثمار بمشروعات خاصة بها أوضحت الأموي أنه ضمن القانون الناظم لعمل الهيئة لا يمكن أن تقوم بهذا الأمر، ويمكن الحديث عنه لاحقاً من خلال العمل على تطوير أعمال ومهام الهيئة وما يتبعها من تعديلات في قانون إحداث الهيئة ضمن الرؤية المستقبلية، لافتة إلى أن قانون الاستثمار سيتم طرحه ومناقشته في المجلس الأعلى للاستثمار ليكون داعماً أساسياً له.

وكشفت الأموي عن بدء الحصول على نتائج للجولة التي جرت في اللاذقية وطرطوس، حيث وصلت بعض الموافقات على عقارات معينة للمشروعات التي تم طرحها للاستثمار وفي الفترة القريبة سيتم طرح المشروعات المعدة للاستثمار الفوري وأولها ستكون في محافظة اللاذقية.

وعن خطة عمل الهيئة للعام القادم ٢٠١٧ أوضحت المدير العام للهيئة أنه سيتم العمل من خلالها على تطوير فرص الاستثمار وتوجيهه حسب الأولويات بحيث تحقق مصلحة البلد والمستثمر، كما سيتم إطلاق برنامج للتعاون مع المدن الصناعية لتحديد المشروعات المتضررة جزئياً أو كلياً بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية للوقوف على برنامج عمل تنفيذي لهذه المشروعات المتضررة وتسهيل إعادة إقلاعها من جديد، وأهم البنود للخطة القادمة هو دعم الشركات للتحول إلى شركات مساهمة عامة وأن تكون المشروعات الاستثمارية لهذه المشروعات.

وفي حديث الأرقام فقد تم تشميل ٤١ مشروعاً استثمارياً منذ بداية العام ٢٠١٦ وحتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي بتكلفة استثمارية تزيد على ٦١٨ مليار ليرة سورية وبطاقة تشغيلية لـ٥٧٤١ عاملاً، على حين بلغ عدد المشروعات قيد التنفيذ ٢٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية تجاوزت ٥٦ مليار ليرة سورية وبطاقة تشغيلية لـ٢٦٢٨ عاملاً، وبالمقابل سجل تنفيذ ثلاثة مشروعات بتكلفة استثمارية أكثر من ١٧٩ مليون ليرة سورية وبطاقة تشغيلية لـ٢١٥ عاملاً.

انتظروا سيارة «شام» أوتوماتيك بعد ٦ أشهر

الوطن

أكد معاون وزير الصناعة ورئيس مجلس إدارة الشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات «شام» نضال فلوح أن هناك وعوداً حقيقية من شركة إيران خودرو لتحسين مواصفات سيارة شام وتأمين علبة السرعة الأوتوماتيك خلال الستة أشهر القادمة لافتا إلى أن الشركة تسعى باستمرار لتأمين حاجة المواطنين بأرخص الأسعار وأفضل المواصفات المطابقة للمقاييس في الأمان والقوة وبالتالي تصبح السيارة متكاملة المواصفات بأدائها وجماليتها ومواصفاتها الفنية. مشيراً إلى أن الشركة تسعى باستمرار لتأمين حاجة المواطنين بأرخص الأسعار وأفضل المواصفات المطابقة للمقاييس في الأمان والقوة والمتطلبات الفنية الأخرى.

وأشار فلوح في تصريح لـ«الوطن» إلى أنه تم إنتاج سيارات جديدة باسم شمرا وبالميرا وتحتوي على جميع الميزات الفنية التي تعطي السيارة كل المواصفات المطلوبة للمواطن ولأي إنسان باستثناء علبة السرعة الأوتوماتيك التي تعهد الجانب الإيراني بتأمينها قريباً. مؤكداً أن هدفنا من البداية أن يكون لدينا نوعان من السيارات الصغيرة والكبيرة من حيث القوة التي تحمل جميع المواصفات والنوع الأصغر الذي هو ١٠٦٠٠ سي سي مواصفاته جديدة لكنه أصغر كحجم سيارة.

ولفت فلوح إلى أن الشركة على اتصالات مع عدة شركات للوصول إلى اتفاق لإنتاج نموذج جديد ثالث للسيارات هو شبيه أو مطور لسيارة شام بقوة أكبر وبسعر أقل من ٧ ملايين وهي سيارة جيدة وهدفنا الأساسي كشركة سيامكو حالياً هو إمكانية تحويل سيارة شام إلى الأوتوماتيك كونها الأكثر رغبة بالأسواق وخاصة أنها باكورة عمل الشركة وبذلك تكون قد أصبحت كاملة المواصفات وبأسعار مقبولة.

٣٧٢ ألف مواطن اقترضوا من «التوفير» في ١٦ عاماً منهم ٣٢ ألف متعثر عن السداد

محمد راكان مصطفى

بلغ إجمالي عدد القروض المتعثرة لدى مصرف التوفير ٣٢٢٠٧ قروض، بأصل مبلغ إجمالي تجاوز ١٧,٥ مليار ليرة سورية، من أصل ٣٧٢٥٠٠ قرض تم منحها منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٦، بأصل مبلغ إجمالي تجاوز ١٥٥,٧ مليار ليرة سورية. أي إن نسبة القروض المتعثرة بلغت نحو ٩٪ من إجمالي القروض.

وبموجب كتاب وجهه مصرف التوفير إلى مكتب شؤون المصارف والتأمين في وزارة المالية (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، فإن كتلة المبالغ المحصلة من المصرف خلال عام ٢٠١٦ بلغت أكثر من ١٣,٩ مليار ليرة سورية، ووصل إجمالي المبالغ المحصلة للقروض المتعثرة مبلغ ٥٤٢ مليون ليرة سورية.

وأوضح المصرف أن عدد ومبالغ القروض المتعثرة ليس حقيقياً، وذلك يعود إلى عدة أسباب منها تأخر وصول حوالات المقترضين لمحافظة الحسكة بسبب صعوبة الاتصالات ويبلغ عددهم ١٤٤٥ مقترضاً.

كما أن مقترضي محافظات إدلب ودير الزور والرقة لا يمكن متابعة تحصيل ديونهم المتعثرة نتيجة الظروف السائدة في تلك المحافظات والبالغ عددهم ٣٥ مقترضاً لقروض استثمارية بمبلغ يزيد على مليار ليرة سورية و٨٩٢ مقترضاً من أصحاب المهن الحرة بمبلغ يزيد على ١,١ مليار ليرة سورية، مع تأكيد أن المصرف يعالج الحالات التي ترد إليه من هذه المحافظات.

وأشار الكتاب إلى وجود مقترضين تم إيقاف اقتطاع كفالاتهم استناداً إلى المرسوم ١٤ لعام ٢٠١٤ ويبلغ عددهم لغاية شهر تشرين الأول نحو ٤٢٥٢ مقترضاً، إضافة إلى وجود قروض ممنوحة للعاملين في الدولة غير ملتزمين بالسداد يتم العمل على التحصيل من كفلائهم، ويبلغ عددهم ٩ آلاف مقترض، إلا أنه يوجد بعض الفروقات في المبالغ تستدعي بقاء أسمائهم متعثرة، مع التنويه إلى أن إدارة المصرف قامت بعقد اجتماع موسع لمديري الفروع في مدينة دمشق في شهر أيلول الماضي تم التأكيد خلاله على كيفية معالجة وملاحقة وتحصيل القروض المتعثرة.

ومن الإجراءات المتخذة من المصرف بحق المقترضين المتعثرين، وضع إشارة منع سفر بحق المقترض المتعثر، كما تمت مخاطبة مصرف سورية المركزي لوضع إشارة حجز على الأموال المودعة لدى المصارف الأخرى، ومخاطبة المصالح العقارية ومديريات النقل لوضع إشارات الحجز على ما يملكه المقترض المتعثر.

وتقدم المصرف بعدد من الاقتراحات إلى مكتب شؤون المصارف والتأمين كأن يتم إحداث دوائر تنفذ خاصة بالأسناد المصرفية، وتأكيد ضرورة إصدار تعميم من وزارة العدل بإمكانية التنفيذ على العقارات التجارية المرهونة وبصرف النظر عن شاغلها ما دام المتجر وما مبرم عليه من عقود غير مسجل لدى السجل التجاري وفق أحكام قانون التجارة رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ الذي أوجب تسجيل المتجر في سجل التاجر.

كما اقترح المصرف إصدار مشروع نظام تعاقد المصارف العامة مع المحامين وفق الصيغة التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات التي تم عقدها بهذا الخصوص بين المصارف العامة بإشراف مصرف سورية المركزي والموجود حالياً لدى رئاسة مجلس الوزراء.

إعفاء ١٤ مراقب تموين بسبب الترهل والتقصير في العمل

عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك حسام نصر الله لـ«الوطن» عن إعفاء ١٤ مراقب تمويني بناء على تقييمات اللجان الفرعية والمركزية لأداء وعمل عناصر حماية المستهلك، موضحاً أن معظم الإعفاءات يتعلق بحالات ترهل وتقصير في العمل.

وأشار إلى أن هذه اللجان محدثة سابقاً وتم العمل على تفعيلها وسيكون لها دور مهم في تقييم أجهزة الرقابة التموينية وضبط التجاوزات، إضافة إلى التعامل مع أي مخالفة يرتكبها عنصر حماية المستهلك أثناء عمله.

وحول طبيعة المخالفات التي يتم تنظيمها بين أنه يتم التحول في الوزارة من تنظيم المخالفات والضبوط النمطية التي عادة تمثل عدداً فقط من دون أن يكون لها أثر فاعل في الحد من ارتكاب المخالفات وقمعها، إلى التركيز على المخالفات النوعية والجسيمة وخاصة المتصلة مباشرة بغذاء وسلامة المستهلك واتخاذ أقسى أنواع العقوبات المنصوص عليها في القانون الناظم لعمل الرقابة. إضافة إلى تفعيل عمل الرقابة الاستقصائية التي تعتمد في جزء من عملها على التعاون مع المواطن والفعاليات الأهلية لأن جهاز حماية المستهلك غير قادر وحده من دون تعاون المستهلك نفسه معه على ضبط الأسواق ورصد المخالفات مهما بلغ عدد عناصره وقدراتهم التأهيلية، وذلك جزء من فلسفة حماية المستهلك الذي تعول عليه الوزارة في نجاح مهامها، وفي مثال على ذلك، أكد أن معظم المخالفات الجسيمة التي تم ضبطها مؤخراً تم كشفها بناء على تعاون مواطنين أو موظفين في بعض المعامل أو ورشات الإنتاج المخالفة وخاصة في مجال إنتاج وتصنيع الأغذية.

كما بين المدير أنه يتم العمل على إنجاز دورة خاصة لتأهيل وتدريب عناصر حماية مستهلك جدد في محافظة اللاذقية تشمل تأهيل ٤٠ مراقباً من أربع محافظات هي حلب وحماة واللاذقية وطرطوس، وأن هؤلاء العناصر تم انتقاؤهم من العاملين الإداريين في مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في هذه المحافظات حيث تستمر الدورة ٧ أيام.

وبين أن الدورة تعريفية بمبادئ العمل الأساسية والواجبات المطلوبة من المراقب على حين سيتم بعد نهاية الدورة إخضاع هؤلاء المتدربين لدورات عملية حيث سيتم فرزهم للعمل مراقبين متمرنين مع عناصر قديمة مدربة وأن هذا لتدريب قد يستمر لأشهر وربما لسنة وهو ما تحدده سرعة المتدرب على فهم وإتقان العمل وقدرته على التعامل مع المخالفات وتنظيم الضبوط الخاصة بكل مخالفة وتقديم صورة إيجابية عن الرقابة التموينية وتحقيقه التوازن بين عمله في ضبط وقمع المخالفات وتحقيق مصلحة المستهلك، وأن ينفذ ذلك بما لا يسبب أي ضرر بالتاجر أو البائع خارج المخالفة المضبوطة.